



مقال

علي إبراهيم العبد الغني

الرئيس التنفيذي لشركة الإسلامية القطرية للتأمين

وماذا بعد؟!

لكن هل تستطيع تلك المقالات المتواضعة مع مجهود شخص واحد ويعمل في تلك الصناعة دفعه الحصر عليها إلى محاولة رأب الصدع بين مقدم السلعة أو المنتج ومشتري أو متلقي المنتج إلى تجسير الهوة بين الطرفين؟! لا اعتقد ذلك ولكن في رأي المتواضع نحتاج من خطوات كثيرة ودعم من أطراف كثيرة أولها وأهمها من الشئ الذي يعنى سلطة التشريع وهو هنا مصرف قطر المركزي ومن القائمين عليه وأيضاً من القائمين على شركات التأمين الوطنية العاملة بالدولة. ولنا أن نحدد ما هو المطلوب قبل أن نتهم باننا نضع العصا في العجلة فقط ولا نتقدم بحلول تزدى إلى تنظيم العمل التأميني بالسوق القطري.

الخطوات المطلوبة لنشر الوعي التأميني وتنظيم السوق المحلي -
 1- الآن وقد بدأ مصرف قطر المركزي يبشّر نشاطه كمشروع ومنظم لأعمال شركات التأمين بالدولة إضافة إلى نشاطه المعروف في تنظيم أعمال البنوك والصيرفة الإسلامية فإنا كشركات تأمين وعاملين في تلك الصناعة الهامة في عجلة الاقتصاد القومي نستشعر خيراً بذلك الدور الحيوي والأساسي أن على رأس المصرف رجل لا يدخر جهداً بعلمه وتواضعه الجرم ويعمل على تنظيم وتطوير تلك المنظمة وعلى التواصل المباشر والدائم مع القائمين على تلك الصناعة، ولا يأنف من تبادل الرؤى والنقاشات المفتوحة طارحاً للنقاش العام كل ما يساهم من أنشطة وتطورات وتصورات خاصة بالصناعة، وإننا نتطلع إلى سعادة الشيخ/عبد الله بن سعود بن عبد العزيز آل ثاني - حفظه الله - محافظ مصرف قطر المركزي حينما يشتر في رسم استراتيجية العمل والتطوير لمكونات تلك الصناعة ومن منطلق تلك الروح النبيلة وتواضعه الجرم أن يتم التواصل مع القائمين على تلك الصناعة في شركات التأمين الوطنية نظر كل مشاكل الصناعة للنقاش المفتوح مع من يفهم الأمر والمهتم بتطوير تلك الصناعة وتغادي أي معوقات سواء تشريعية أو تنظيمية تحول دون تطور الصناعة.

2- الحاجة للملحة لوجود منظومة أو هيئة تفتضوي أسفلهها جميع شركات التأمين والهيئات والمنظمات العاملة في تلك الصناعة أسوة بالأسواق الشقيقة المجاورة في مجلس التعاون الخليجي أو في الأقليم أو في العالم مثل جمعية أو اتحاد للتأمين يشترك فيها أو فئة جميع اللامين في تلك الصناعة سواء شركات تأمين أو وسطاء، وكلاهما تأمين إضافة إلى مصفي الخسائر

ومكاتب الخبرة الاكتوارية أن وجدت بالدولة لتكون منبراً للتشاور وتنظيم العمل وصولاً إلى صيغة تعاون مطوية لتنظيم السوق والهيولة دون حرب الأسعار التي يمكن أن تؤدي إلى انهيار السوق لعدم الاحترافية في التسعير بعيداً عن مراعاة الأسس والالتزام الفنية الضرورية لتنظيم الأخطار. وهنا أيضاً نناشد القائمين على الإشراف والرقابة على التأمين بالحرص أن يخلقوا أيضاً آلية لاشراك من يمثلهم في اجتماعات هذه الجمعية أو الاتحاد المطلوب تأسيسه للمناقشات التي تدور حول أي من مشاكل السوق جهة رقابية له سلطة التشريع تساعدها في تفنين تلك التوضيحات والاقتراحات والعمل على متابعتها تنفيذها وهو يعد استمراراً لدور الرقابة والإشراف والتطوير الذي يمثل التطبيق الفعلي لسلطة التشريع للمصرف.

3- دراسة حاجات السوق ومدى قدرة شركات التأمين القائمة سواء الوطنية أو العاملة من خلال مركز قطر المالي على تنظيم العمل الجمعي القطري وأعضائه سواء من المواطنين أو المقيمين وأيضاً من خلال شركات التأمين التقليدية وشركات التأمين التكافلية التي تقدم الحلول الإسلامية المقبولة لبعض شرائح المجتمع ونحن هنا لسنا في مقام إصدار الأحكام من حيث كفاية أو عدم كفاية الشركات القائمة على تقديم تلك الخدمة لأن هذا يخص جهة الاختصاص والتشريع وهي هنا جهات الرقابة والإشراف على التأمين بالمصرف المركزي ونحن

الشركات والعاملون في صناعة التأمين يستبشرون خيراً بالدور الحيوي لمصرف قطر المركزي في الإشراف على القطاع

القطاع بحاجة ملحة لوجود جمعية أو اتحاد للتأمين يضم جميع اللاعبين في الصناعة لتنظيم السوق

هدفنا ترسيخ مفهوم التعاون والفهم المتبادل بين الجمهور المشتري لمنتج التأمين والكوادر الفنية والقائمين على صناعة التأمين

كانت المقالات السابقة محاولة متواضعة منا لنشر الوعي التأميني بين أفراد المجتمع لخلق جسور من التفاهم بين مقدمي المنتج التأميني بمختلف فروعها وأوجهه وبين متلقي ذلك المنتج، أي العميل الذي تدفعه الحاجة الاقتصادية للشعور بالأمان في استثمارية مشروعه ومجمل أعماله وأنشطته الاقتصادية شفاء هذا المنتج والفهم المتبادل بين أطراف أي عملية اقتصادية يساعده على تطويرها ونموها ويحول دون الفهم الخاطيء للآليات عملها مما يؤدي إلى الهجوم ومحاولة سيطرة تلك الصناعة بدون فهم لطبيعة آليات العمل.

نتق في قدراتهم ودورهم الملموس في تنظيم دور وعمل صناعة التأمين بالدولة ولكن فقط المساعدة في رسم تلك الاستراتيجية المتعاة فاننا نورد هنا كمالاً دراسة إحصائية للأسواق التأمينية ومدى كفاية الشركات التي تقدم الخدمة التأمينية بالنسبة لعدد سكان كل سوق للإسترشاد بها في تلك الدراسة.

إحصائية لدى توائم وكفاية عدد شركات التأمين مع عدد السكان كما هو في (2013)
 أخيراً وليس آخراً أتمنى أن أكون أديت بمجهودي المتواضع دوراً مطلوباً كما أسلفنا في شرح آليات العمل التأمينية بفرعيه التقليدي والتكافلي الإسلامي وصولاً إلى هدفنا الأسمى وهو ترسيخ مفهوم التعاون والفهم المتبادل بين طبقات المجتمع المختلفة التي تشتري منتج التأمين بفروعه المختلفة وبين الكوادر الفنية والقائمين على صناعة التأمين التي تتبع عدد المنتج بوطننا الحبيب وهي كانت تجربة ومساهمة متواضعة منا لنشر الوعي

جدول الإحصائية				
إحصائية لدى توائم وكفاية عدد شركات التأمين مع عدد السكان كما هو في 2013				
م	الدولة	عدد السكان	عدد الشركات	معمل شركات تأمين لكل شرححة من السكان
1	المملكة العربية السعودية	26.939.583	31	869.018
2	الإمارات العربية المتحدة	5.473.972	63	86.888
3	عمان	3.154.134	23	137.136
4	الكويت	2.695.316	37	72.846
5	قطر	2.042.444	23	88.802
6	البحرين	1.281.332	39	32.855
7	الاتحاد الأوروبي	743.000.000	300+	2.473.333
8	الولايات المتحدة الأمريكية	317.000.000	300+	1.056.666

التأميني وهو مجرد عرض لآليات عملية وفنية وشرعية موجودة بالصناعة سواء التقليدية أو التكافلية ولكن قمنا بعرضها بلغة سهلة لكي يفهمها القارئ الذي لا يستطيع التأمين والذي يتفادى التعامل معه إلا تحت ضغط الحاجة والضرورة وإنما أن نشكر كل من أتى وإيضاً كل من علق متحفظاً وبالرغم من أن محصلة التجاوب العام لم تكن إيجابية كما توقعنا ولكنها تعتبرها محاولة لفتح باب النقاش لئلا يصنع لأن المسائل الفنية والعلمية لا يمكن تغييرها أو الاجتهاد فيها ولكن الاجتهاد يكون في وسيلة تطوير وتطويع تلك المادة العلمية لتكون مادة سهلة مستساغة للقارئ العادي الذي يتحدث بصناعة التأمين تحت ضغط الحاجة والضرورة كما قلنا وهذه الشريحة كانت الهدف من مقالتنا لخلق فهم مشترك لطبيعة الصناعة والتعامل من أن تكون وفقنا في ذلك على الله القصد.